أمير الكناني يقول إن البرلمان لن يحتاج الى جلسة طارئة "ويوم ١٤ حزيران قريب"

التيار الصدري: الشيعة لا يؤمنون بعصمة المالكي وفتوى الحائري بحاجة إلى توضيح

قال نائب بارز عن التيار الصدري امس الاحد، ان معلومات كتلته حول اجراءات سحب الثقة تفيد بأن العملية تمشي بطريقة دستورية وسلسة، مبينا ان هذا المسار "لا علاقة له بفتوى اية الله كاظم الحائري".

وأصدر الحائري امس فتوى نشرت على الموقع الالكتروني الرسمي له تمنع التعاون مع العلمانيين في اي مرفق من مرافق الحكومة، ردا على سؤال بشأن سحب الثقة عن المالكي تقوده "جماعات علمانية"، وتعد هذه الفتوى اول رد فعل ديني يصدر بشأن اصرار قادة التيار الصدري والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية على سحب الثقة من المالكي.

الصدر

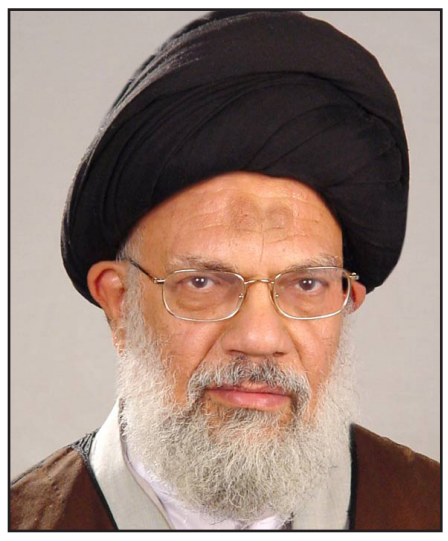

الحائري

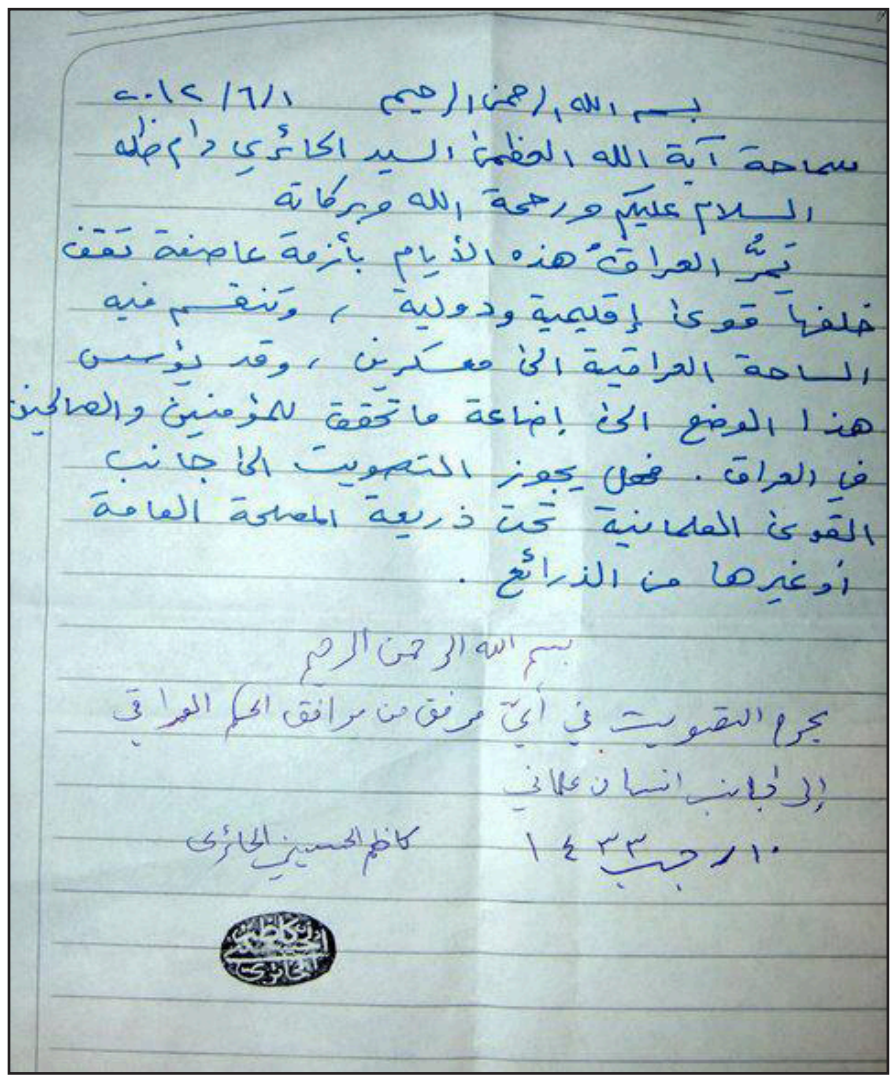

جواب الحائري

□ بغداد / المدى

وأوضح النائب امير الكناني في حديث لـ"المدى" ان هذا النوع من الفتاوى "بحاجة الى توضيح ولا اعتقد ان السيد الحائري يحرم التعامل مع العلمانيين، فلدينا في كتلة التحالف الوطني اكثر من ٥٠ نائب علماني، وزملاؤنا في مجلس النواب كثير منهم علمانيون بل ان كثيرا منهم مسيحيون وايزديون وآخرون ينتمون الى الديانات المعروفة في العراق".

وقال الكناني ان من المحتمل ان السيد الحائري يقصد في كلامه ان لا يجري التصويت على رئيس حكومة علماني "وقد اتفقنا مع الجميع ان خليفة المالكي سيكون واحدا من مرشحي الاحزاب الشيعية الاسلامية".

واضاف "الفتوى بحاجة الى توضيح، ولا ندري هل تطلب مرجعية السيد الحائري من السيد المالكي مثلا ان يؤسس دولة اسلامية في العراق، وهل يستطيع السيد المالكي ان يطبق الشريعة في مجال العقوبات الجنائية والجزائية او باقي مظاهر الحياة المدنية، وهل هذا مطلوب من المرجعيات؟".

وسأل احد مقلدي السيد الحائري الذي يعتبر مرجعية قريبة على التيار الصدري في الفتوى التي نشرت امس "هل يجوز التصويت الى جانب القوى العلمانية تحت ذريعة المصلحة العامة او اي ذريعة من الذرائع؟" واجاب الحائري "يحرم التصويت في اي مرفق من مرافق الحكم العراقي الى جانب انسان علماني".

لكن الكناني قال "لم نسمع من مرجعياتنا الدينية في النجف وهي ٦ او ٧ مرجعيات، طلبا كهذا، وهو امر يخص ايران التي بنيت على اساس نظرية ولاية الفقيه التي كان يؤمن بها السيد روح الله الخميني، اما الوضع في العراق فمختلف ونحن نتعامل مع الاخوة العلمانيين في كل مرافق الدولة حسب الدستور".

"المدى" سألت الكناني عما اذا كان من الممكن ان تصدر فتوى اكثر وضوحا من احدى المرجعيات الدينية في ايران تحرم بشكل واضح التصويت على سحب الثقة من المالكي، فأجاب "ان الطائفة الشيعية لا تؤمن بعصمة المالكي، والعصمة هي للائمة المعصومين فقط، ونحن نعتقد ان مصلحة الدين والطائفة الشيعية اليوم تتطلب استبدال المالكي الرافض للاصلاح السياسي".

وتوقع الكناني ان يصدر في اي لحظة طلب من رئيس الجمهورية جلال طالباني بسحب الثقة بعد ان اكتملت تواقيع النواب التي طلبت منه ان يمارس صلاحياته الدستورية بهذا الشأن، مستبعدا ان يكون رئيس البرلمان اسامة النجيفي بحاجة الى الدعوة لجلسة طارئة.

وقال الكناني "بعد ١٠ ايام ستنعقد جلسة اعتيادية لافتتاح الفصل التشريعي الجديد ويكون النواب قد عادوا من عطلتهم، وحينئذ اول موضوع سيطرح امام رئاسة البرلمان هو سحب الثقة، نحن واثقون من ذلك".

وقالت مصادر رفيعة لـ"المدى" امس الاحد، ان التواقيع اكتملت وان الرئيس سيتسلمها مساء الاحد او صباح الاثنين، وينتظر ان يقوم ببقية الاجراءات بشكل سلس.

وذكر مصدر رفيع في التيار الصدري لـ"المدى" السبت، ان التواقيع الجاهزة "باتت اكثر من ١٦٤ وهو العدد الذي طلبه الرئيس طالباني كي يتقدم بسحب الثقة، وقد يكون العدد النهائي في حدود ١٨٠ توقيعا". واضاف "لجنة جمع التواقيع تتولى تدقيقها والاتصال بالنواب للتأكد منهم والرد على اي مزاعم لتزوير التواقيع".

وجاءت هذه التطورات بعد ان اجتمع في اربيل والنجف ومنتجع دوكان بالسليمانية، قادة ٣ من كبريات الكتل، وأبلغوا الرئيس بأن المالكي رفض الاصلاحات السياسية بعد انتهاء مهل عديدة قدمت له، ولم يعد طرفا صالحا للتفاوض. فقد رفض مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان وقادة القائمة العراقية وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، اي حوار جديد مع المالكي طالبين من التحالف الوطني تقديم بديل له.

وعن مرحلة "ما بعد المالكي" وما اذا كانت اجتماعات اربيل والسليمانية قد حسمت موقفا بشأن من سيخلف المالكي، قال مصدر رفيع في التحالف الكردستاني ان "اي مرشح من التحالف الوطني سيكون مقبولا اذا تعهد بأن يصحيح اخطاء المالكي ويلتزم بالشراكة الوطنية" متوقعا ان تكون عملية اختيار رئيس الحكومة هذه المرة اسهل وايسر من سابقتها، لان الجميع "مستعدون نفسيا لقبول اكثر من شخصية مواصفاتها ترضي كل الاطراف".

وقال "لن تكون هناك مفاجأة كبيرة في اختيار رئيس الوزراء المقبل، سيكون مرشحا تقليديا مألوفا" دون مزيد من التفاصيل.

ومنذ انسحاب الجيش الامريكي من العراق نهاية العام الماضي، سجلت الاحزاب الرئيسة المشاركة في ائتلاف الحكومة اعتراضات واسعة على سياسة المالكي في ادارة الدولة، متهمة اياه بمحاولة "الهيمنة على كل شيء" وتهديد مبدأ الفصل بين السلطات وإلحاق الهيئات المستقلة بمكتبه، فضلا عن تجاهله لفقرات مهمة نصت عليها اتفاقية اربيل ٢٠١٠، تتعلق بتفاصيل مراجعة اداء الدولة وتنظيم عمل مجلس الوزراء وباقي المؤسسات الحساسة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

من هو بديل المالكي؟

حاولت هذا الاسبوع ان احاور اكثر من جهة معنية بقضايا مهمة تتصل بأزمة الطاقة والاستثمارات او اقتراع مجالس المحافظات المقبل او تلك المعنية بمراقبة ملفات الفساد والهدر، فوجدتهم جميعا بـ"شهية مسدودة". الجميع نسي كل الملفات المتصلة بالحياة اليومية وانشغل بقضية القضايا وهي سحب الثقة وتداعياتها، وكلهم يحاولون ان يجيبوا على سؤال من قبيل: هل سينجح المالكي في عبور العاصفة؟ هل سينجح خصومهم في الاطاحة به؟

الجميع غير مستعد لان يفكر في ملف غير ملف الحكومة، وهذه مصيبة نقع فيها كلما اشتدت الازمة السياسية (ومتى هدأت اصلا؟).

لكن الازمة السياسية التي تأتي على حساب حياة الاهالي اليومية، فيها نتائج مهمة علينا ان لا ننساها. وهذه النتائج هي التي يمكنها ان ترسم بديل المالكي وخليفته، وأشهر سؤال في العراق اليوم على الاطلاق هو: من سيخلف المالكي؟

ان تجمع ١٩ ايار في النجف كما يحلو لي ان اسميه والذي طالب باستبدال المالكي فورا، يحمل دلالات مهمة. اولها انه من المرات النادرة جدا التي تشهد موقفا عابرا للطائفية، تشترك فيه ٣ كتل كبيرة. والانقسام الطائفي موجود غير ان التكتل الاخير يعني ان تعريفنا للمصلحة بدأ يتطور قليلا ويتجاوز حاجز الطائفة، رغم ان فريق المالكي يحاول ان يقول ان الموضوع طائفي بامتياز.

ومن الدلالات المهمة ان الكثير من الحواجز الراديكالية المتشددة تتعرض للتخفيف في اطار تجمع ١٩ ايار النجفي، وتتجه نحو فرصة اعتدال كبيرة. كما ان الحاجز بين العلماني والديني، والحاجز بين الكردي والعربي، يتعرض الى التخفيف هو الاخر. اليوم نجد ان عرب العراقية يحاولون التهدئة مع الكرد، وسيحتاجون الى استمرار التهدئة التي تعني توصلا الى حلول معقولة على المدى البعيد. لقد تعلموا ان يعملوا مع بعض وتدربوا ان يتحمل احدهم الاخر ويتفهمه، وهذا تحول مصيري مفرح.

كما ان الصدر الموصوف بالتشدد والراديكالية الدينية صار يتدرب ويخرج بنتائج مفاجئة، على العمل مع التيار العلماني. والعلمانيون اقتنعوا ان الصدر ليس مجرد امير على جموع متشددة يمكنها احراق البلاد، بل هو يتزعم تيارا شابا نجح في ضخ دماء جديدة بين صفوفه وصار يستقطب رجالا ونساء متعلمين، يتدربون على السياسة ولديهم جرأة ان يقولوا اشياء حاسمة ومؤثرة مفيدة للجميع.

كسر الحواجز بين الطوائف والاتجاهات الفكرية امر بدأ يتبلور اليوم كما لم يتبلور من قبل. طريقة المالكي المتشددة في التعامل مع خصومه وغرمائه، علمت هؤلاء الخصوم ان يتخلوا عن درجة من تشددهم ويعملوا سوية لتقييد اندفاعاته غير المحسوبة.

الثمرة الاخرى لهذا الحراك، انه حالة نادرة لصفقة تبرم في الداخل، وهي خلاف توجهات اكبر لاعب اقليمي هو ايران، وابرز لاعب دولي هو امريكا، وربما على خلاف توجه كارتلات النفط العملاقة التي تعمل في بلادنا اليوم ويهمها ان تدعم المالكي لانه قدم التزامات كبيرة لها، وهي مرتابة من موقف خصومه.

القناعة التي تتبلور بين اطراف الداخل يمكن ان تشجع كارتلات النفط وامريكا وايران على اعادة النظر في دعمها لرئيس حكومة بقي ٧ اعوام في منصبه ويحاول ان يهيمن على كل شيء ويفرط بدعم الطوائف والاحزاب له.

هذه الثمار مجتمعة اهم من بقاء المالكي. واذا نجح العراقيون في تعزيز هذه النتائج كتقليد، فسيكون في وسعنا ان لا نختلف كثيرا حول "خليفة المالكي". خليفته سيكون اقوى منه لانه سيحظى بدعمهم واستشاراتهم ومواقفهم المساندة جميعا. ولأنهم جميعا خاضوا تدريبا مهما على ان يعتدلوا في نقاط التشدد، وعلى ان يعبروا حواجز الطائفة والعرق بمستوى مفرح نسبيا، وان يبلوروا اتفاقات الداخل التي تقنع صفقة الخارج في اعادة النظر بموقفها... فيفترض انهم قادرون على دعم شخصية معتدلة وسطية تقود الحكومة في زمن صعب جدا.

علينا ان نتعلم كيف نعثر على خليفة للمالكي، سواء سحبت منه الثقة ام لم تسحب. اما اذا عجزنا عن تخيل وجود خليفة مناسب، فهذا يعني ان البلاد يمكن ان تختفي من الخارطة بمجرد ان يصاب بالزكام ويلزم الفراش اسبوعين!

تليين حواجز الطائفة والعرق وتخفيف مستويات التشدد، ستساعد على الاتفاق على اي شخصية وطنية ومن التحالف الوطني تحديدا، للقيام بمسؤولية كبيرة ندرك جميعا ان هناك عشرات العراقيين يمكن ان يقوموا بها.. وفي النهاية فإن المالكي لم يجترح معجزة خارقة كي يصاب خليفته بالذعر، وعلينا ان لا ننسى ذلك.

العراقية: إعادة ضباط الجيش وعد بحاجة الى قرار

□ بغداد / المدى

قالت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي امس الأحد، إن الحكومة العراقية مطالبة بترجمة وعودها إلى قرار بشان إعادة ضباط الجيش السابق إلى صفوف القوات المسلحة الحالية.

وأصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة بُعيد إسقاط النظام السابق قرارا بحل الجيش العراقي السابق وتشكيل جيش جديد مما ترتب عليه إبعاد الضباط السابقين عن الخدمة. ووجه المالكي الثلاثاء الماضي في جلسة لوزراء حكومته في محافظة نينوى بتشكيل لجنة لإعادة الضباط إلى الجيش العراقي. وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان إن "التصريحات الأخيرة التي دعت إلى إعادة ضباط الجيش العراقي السابق والتي أطلقها رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في محافظة الموصل بانتظار قرار وسقف زمني سريع لكي لا تتحول إلى وعود فقط".

وأضاف أن "إعادة ضباط الجيش العراقي السابق أثارت القلق لدى الكثير من الضباط بعد ان قامت هيئة المساءلة والعدالة وبعد يومين من تصريح رئيس مجلس الوزراء إلى فصل أكثر من ٣٠ ضابطا من الجيش العراقي السابق الذين عادوا إلى الخدمة سابقا في محافظة ذي قار".

وشدد عاشور بترجمة تلك الوعود إلى قرارات تنفيذية وقال إن "تصريح إعادة الضباط الأخير ربما لا يتحقق وإنما هو وعد فرضته الأزمة السياسية الحالية". وطالب مستشار القائمة العراقية بـ"اتخاذ إجراء سريع يتحول إلى قرار من القائد العام للقوات المسلحة أو بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء بإعادتهم فورا". وأضاف عاشور أن "ضباط الجيش العراقي السابق يمتلكون ملفات كاملة في مؤسسات الدولة يمكن اعتمادها لإعادتهم فورا، وإيقاف الإجراءات السابقة بإبعادهم عن الجيش وإيقاف قرارات هيئة المساءلة والعدالة ضدهم وحسم قضيتهم التي طالت منذ سنوات".

وتابع أن "العراق بحاجة اليوم إلى جهود عشرات الآلاف من ضباط الجيش السابق في كل إنحاء العراق وليس فقط في محافظتي الموصل وصلاح الدين، وأن هؤلاء الآلاف ينتظرون بفارغ الصبر حسم قضيتهم فورا وإعادتهم للخدمة وتسوية أوضاعهم". وكان علي الموسوي المستشار الإعلامي للمالكي قد قال لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) الأسبوع الماضي إن "قرار إعادة الضباط السابقين إلى الجيش يشمل الرتب غير العالية". وأضاف بالقول إن الضباط سيخضعون إلى إجراءات المساءلة والعدالة للتحقق فيما إذا كانوا مشمولين بها. وبحسب الحكومة العراقية فإنها بدأت منذ ٢٠١٠ في إعادة الآلاف من ضباط الجيش العراقي من عهد الرئيس السابق صدام حسين إلى صفوف القوات المسلحة الحالية.

تستطلع آراء اعضاء الكتل بشأن اجراءات "محتملة" لمنع اكتمال النصاب تحت قبة البرلمان

نواب: جلسة سحب الثقة ستكون الأصعب وتمثل اختباراً تاريخياً لديمقراطيتنا

□ بغداد / اياد التميمي

اجمع نواب من مختلف الكتل البرلمانية على ان جلسة الطارئة التي ستشهد طرح الثقة برئيس الوزراء نوري المالكي ستكون الاصعب والاهم خلال الدورة النيابية الحالية، معتبرين انها ستكون "تاريخية لنظامنا السياسي الحديث". وابدى البرلمانيون انقسامات حول امكانية انعقاد تلك "الجلسة التاريخية" اولا، والاجراءات التي قد تتخذها الحكومة لمنع اكتمال نصاب الجلسة ثانيا، واعتبر بعضهم الحديث عن عرقلة سحب الثقة من المالكي بانه "مجرد تخويف" للنواب لثنيهم عن الوصول الى البرلمان.

ويعرب بعض معارضي المالكي الذين يستعدون لجلسة سحب الثقة عنه، عن مخاوف من ان يقوم رئيس الحكومة بتحريك الجيش لقطع الطرق تحت ذريعة امنية، ويمنع وصول النواب الى البرلمان، كخطوة اخيرة للتمسك بالسلطة.

وفي مقابلة مع "المدى"، قالت آلا طالباني، النائبة عن التحالف الكردستاني، امس "ستكون جلسة سحب الثقة عن المالكي من اثقل الجلسات"، وتضيف "اتوقع صعوبة انعقاد جلسة سحب الثقة من النواحي الفنية واللوجستية اذا ما تمت دعوتنا لعقد الجلسة طارئة"، معللة ذلك بـ"سفر النواب وارتباطهم بأعمال اخرى".

وربما لن تكون هناك حاجة لجلسة طارئة، لان الفصل التشريعي الاعتيادي سيبدأ بعد نحو عشرة ايام حين يعود كل النواب من اجازاتهم التي يقضونها في المحافظات او بلدان اخرى.

وعما تردد بشأن امكانية ان يحاول رئيس الوزراء منع عقد الجلسة الطارئة بأي شكل من الاشكال، تقول طالباني "كل شي متوقع خصوصا وان سحب الثقة عن ائتلاف يمتلك ٨٩ مقعدا سيكون له تداعيات كثيرة"، مضيفة "الجلسات التي كانت تشهد اتخاذ قرارات ادنى كعزل نائب او وزير او مسؤول عادت ما كانت صعبة جدا بالنسبة لنا فما بالك بجلسة ستشهد عزل حكومة بأكملها". وترى النائب عن التحالف الكردستاني ان "صعوبة الامر تكمن في ان المالكي عين بالتوافق، لكن سحب الثقة عنه سيتم بارادة الكتل المجتمعة في اربيل والنجف".

وتؤكد طالباني ان "جلسة انسحاب القائمة العراقية في اول جلسة للبرلمان في الدورة الحالية، والتي كانت مخصصة للتصويت على منح الثقة لرئيس الجمهورية، هي الاسوأ بالنسبة للتحالف الكردستاني" معتبرة هذه الجلسة بانها "بداية اخلال الكتل بالاتفاقات التي وقعت عليها في اربيل".بدورها استبعدت كتلة التغيير (كوران) عقد جلسة طارئة "خلال الفترة المتبقية من عطلة مجلس النواب التي لم يتبق عليها سوى عشرة ايام". وحذر لطيف مصطفى، عضو اللجنة القانونية، في حديث لـ "المدى" من "التوتر الامني والفوضى السياسية"، التي قال ان "البلاد ستشهدها سواء تم سحب الثقة عن المالكي ام لا، لان العراق سينقسم الى قسمين متضادين ولكل منهما ردود افعال سياسية او امنية"، متوقعا ان "يقوم ائتلاف المالكي بمنع جلسة البرلمان التي سيتم فيها حجب الثقة عنه".

وعن الجلسات الصعبة التي شهدها طيلة عمله البرلماني، قال مصطفى ان "جلسة حجب الثقة عن رئيس الحكومة ستكون تاريخية بالنسبة لنظام برلماني حديث التكوين في العراق".

بالمقابل رجح حامد المطلك، النائب عن القائمة العراقية، أن تشهد الأيام القليلة المقبلة عقد جلسة برلمانية طارئة للتصويت على سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. وفيما قال المطلك لـ "المدى" ان "سفر النواب قد يعيق عقد الجلسة الطارئة"، اسبتعد ان "يقوم المالكي بمنع جلسة سحب الثقة بأي عذر" واصفا تلك التسريبات "بالاشاعة التي تهدف لخلق الخوف لدى النواب الذين يحاولون حضور الوصول للبرلمان". واعتبر المطلك جلسة سحب الثقة بانها "حالة ديمقراطية يجب ان لا تسيس الى اتجاهات شخصية حزبية ضيقة". مؤكدا ان "القوى التي تحالفت على حجب الثقة عن المالكي لا تستهدفه شخصيا، بل جائت نتيجة سياسته الخاطئة بصفته رئيسا للحكومة".ويوضح النائب عن القائمة العراقية إن "القائمة العراقية وكتلة الأحرار والتحالف الكردستاني قدمت اسماء الموقعين على سحب الثقة عن المالكي لرئيس الجمهورية جلال طالباني لاتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية الخاصة بتقديم طلب سحب الثقة الى البرلمان لمناقشته".

ويتابع ان "رئيس الجمهورية بدوره سيقدم الأوراق الخاصة بسحب الثقة الى مجلس النواب الذي سيعقد بموجبها جلسة طارئة يدعو فيها جميع النواب الى التصويت على سحب الثقة عن رئيس الحكومة". وفي السياق ذاته، يرى حبيب الطرفي، النائب عن التحالف الوطني، في لقاء مع "المدى" ان "جلسة سحب الثقة ستكون الاصعب على الاطلاق لان الجلسات الماضية، التي شهدت ادراج مواضيع مهمة على جدول اعمال المجلس، كانت تجري بالتوافق بخلاف موضوع سحب الثقة فهو يتعلق بارادة قوى معارضة لسياسة رئيس الحكومة وهي قوى لها ثقلها داخل العملية السياسية".

واستبعد الطرفي ان "يقوم المالكي باستخدام الملف الامني لمنع عقد جلسة سحب الثقة"، مضيفا ان "ارادة النواب الذين ينوون حضور الجلسة ستكون اقوى من اي عوائق امنية".

ويرى نبيل حربو، عضو الجبهة التركمانية، أن "الجلسة البرلمانية التي ستتضمن سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي ستكون علنية وستنقلها وسائل الاعلام للرأي العام فلا داعي للتكهنات".

ويدعو حربو، في حديث لـ "المدى"، نواب دولة القانون والعراقية الى "الكف عن التصريحات المتبادلة حول إعداد أصوات النواب لسحب الثقة عن المالكي"، مؤكدا أن "جلسة تصويت سحب الثقة ستكون علنية وستقوم وسائل الاعلام بنقلها للرأي العام وسيعرف الشعب العراقي، من هو مع سحب الثقة عن المالكي او من بالضد مع ذلك".

ويشير النائب عن العراقية الى أن "عدد الموقعين من العراقية لسحب الثقة بلغ ٧٩ من أصل ٨٨ نائبا"، كاشفا عن "رفض ٨ منهم التصويت لسحب الثقة أربعة منهم من كركوك احدهم نائب عن الجبهة التركمانية".

وتوقع حربو عقد الجلسة الطارئة بصورة طبيعية "لان النصاب قد اكتمل قبل انعقادها اساسا"، لكنه استبعد ان يقوم رئيس الحكومة بمنع انعقادها كما تشير الانباء.

مدير التحرير

رئيس القسم

مسؤول الصفحة

القسم الفني

قسم التصحيح